

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 237 (الهنديّة وتكملة رَدِّ الْمُحْتَارِ) . 7 مَسْأَلَةٌ -
 إِذَا أُعْطِيَ شَخْصٌ شَخْصًا آخَرَ ثِيَابًا كَيْ يَدَعَهَا عِنْدَ الْخَيْسَاطِ
 فَأُعْطِيَ الْخَيْسَاطُ إِيسَاهَا وَنَسِيَ الْخَيْسَاطُ السَّذِي أُعْطَاهُ إِيسَاهَا
 فَلَا يَلْزَمُ الصَّامَانُ وَإِذَا قَالَ الْمُسْتَوْدَعُ : لَا أُعْلِمُ إِنْ كَانَتْ
 الْوَدِيعَةُ فُقِدَتْ أَمْ لَا ، لَا يَصُحُّ وَلَكِنَّهُ إِنْ قَالَ : لَا أُعْلِمُ إِنْ
 كُنْتُ أَضَعْتُهَا أَمْ لَا فَقَوْلُ هَذَا يُوجِبُ الصَّامَانُ كَمَا ذُكِرَ فِي مُصُولِ
 الْعِمَادِيَّ . 8 مَسْأَلَةٌ - إِنْكَارُ الْمُسْتَوْدَعِ الْوَدِيعَةَ حِينَ طَلَبَ
 الْمُؤَدِّعُ وَنَقْلَهُ الْوَدِيعَةَ الْمُتَقُولَةَ فِي حَالِ إِنْكَارِهِ مِنْ
 مَحَلِّهَا إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ تَعَدُّ ؛ لِأَنَّ إِنْكَارَ الْمُؤَدِّعِ رَفْعٌ
 لِلْعَقْدِ وَحَيْثُ إِنَّ عَقْدَ الْوَدِيعَةِ يَنْفَسَخُ بِهِ فَلَا يَعُودُ بِدُونِ
 عَقْدٍ جَدِيدٍ (الْبَحْرُ) . وَكَوْنُ إِنْكَارِ الْوَدِيعَةَ تَعَدُّ يَأْ مُقَيَّدٌ
 بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ . الشَّرْطُ الْأَوَّلُ ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْكَارُ
 تَرْجَاهَ الْمُؤَدِّعِ بِنَاءً عَلَيْهِ فَلِإِنْكَارِهِ تَرْجَاهُ غَيْرِ الْمُؤَدِّعِ لَيْسَ
 تَعَدُّ يَأْ . بَلْ لَرُبَّمَا كَانَ حِفْظًا كَمَا أَنْزَّهُ لَمْ يَنْقُلْهَا مِنْ
 مَحَلِّهَا حَالِ جُحُودِهِ أَوْ كَانَتْ عَقَارًا وَكَانَ نَقْلُهَا غَيْرَ قَابِلٍ
 فَعِنْدَ الْإِلَامَامِ الْأَعْظَمِ وَالْإِلَامَامِ أَبِي يُوسُفَ الصَّامَانُ غَيْرُ لَزِمٍ
 وَلَكِنَّهُ لَزِمٌ عِنْدَ الْإِلَامَامِ مُحَمَّدٍ (الْبَحْرُ) . مَثَلًا لَوْ سَأَلَ
 رَجُلٌ أَجَنَّبِيٌّ قَائِلًا : هَلْ لِفُلَانٍ وَدِيعَةٌ عِنْدَكَ ؟ فَأَجَابَهُ
 الْمُسْتَوْدَعُ سَلَابًا ، لَا يُعَدُّ ذَلِكَ تَعَدُّ يَأْ بَلْ لَرُبَّمَا كَانَ
 مُحَافَظَةً عَلَى الْوَدِيعَةِ مِنْ سُوءِ قَصْدِ السَّائِلِ . الشَّرْطُ الثَّانِي :
 يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْكَارُ حِينَمَا يَطْلُبُهَا الْمُؤَدِّعُ بِقَصْدٍ أَخَذَهَا
 . وَأَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ قِبَلِ السَّوَالِ عَنِ الْوَدِيعَةِ لِأَجْلِ تَذَكُّيرِ
 الْمُسْتَوْدَعِ بِالْمُحَافَظَةِ وَشُكْرِهِ فَجَوَابُ الْمُسْتَوْدَعِ أَنْ لَيْسَ
 لَكَ عِنْدِي وَدِيعَةٌ ، لَا يُعَدُّ جُحُودًا وَإِنْكَارًا عِنْدَ الْإِلَامَامِ أَبِي
 يُوسُفَ (الْبَحْرُ) . وَسَنَزِيدُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ تَفْصِيلًا فِي شَرْحِ
 الْعِمَادِيَّةِ (787) . الشَّرْطُ الثَّالِثُ : يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ إِنْكَارُ
 الْمُسْتَوْدَعِ مَبْنِيًّا عَلَى سَبَبٍ شَرْعِيٍّ . فَبِنَاءٍ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ

عَدُوٌّ مَوْجُودًا عِنْدَ طَلَبِ الْمُودِعِ الْوَدِيعَةَ وَكَانَ يَخَافُ مِنْ أَنْ
يَأْخُذَهَا جَبْرًا لَدَى الْإِقْرَارِ بِهَا فَفِي تِلْكَ الْحَالَةِ لَوْ أُنْكَرَ
الْمُسْتَوْدَعُ الْوَدِيعَةَ وَهَلَكَتْ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَضُمَّنُ الْمُسْتَوْدَعُ
لِأَنَّ الْمُسْتَوْدَعَ قَصْدَ الْحِفْظِ بِهِذَا الْإِنْكَارِ (الْبَحْرُ) .
الشَّرْطُ الرَّابِعُ : يَجِبُ أَنْ لَا يُضَرَّ الْمُسْتَوْدَعُ الْوَدِيعَةَ بَعْدَ
الْإِنْكَارِ فَبِنَاءً عَلَيْهِ إِذَا أَضَرَّ الْمُسْتَوْدَعُ الْوَدِيعَةَ بَعْدَ
أَنْ أُنْكَرَهَا وَلَمْ يَأْرَادْ أَنْ يُعْطِيَهَا لِلْمُودِعِ قَالَ صَاحِبُ
الْوَدِيعَةِ لِلْمُسْتَوْدَعِ : (فَلَا تَدِيقَ الْوَدِيعَةَ بِيَدِكَ) ثُمَّ بَعْدَ
ذَلِكَ هَلَكَتْ تِلْكَ الْوَدِيعَةُ مَعَ أَنَّ الْمُودِعَ كَانَ مُقْتَدِرًا عَلَى
أَخْذِهَا فِي تِلْكَ الْأَثْنَاءِ لَا يَضُمَّنُ الْمُسْتَوْدَعُ ; لِأَنَّ هَذَا يَكُونُ
إِدْعَاءًا جَدِيدًا . وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ الْمُودِعُ مُقْتَدِرًا عَلَى أَخْذِ
الْوَدِيعَةِ فِي ذَلِكَ الْحِينِ لَا يَخْلُصُ مِنَ الضَّمَانِ ; لِأَنَّ الرَّدَّ
وَالْإِعَارَةَ لَمْ يَتِمَّ بَعْدُ . 9 مَسْأَلَةٌ - إِذَا دَلَّ الْمُسْتَوْدَعُ
السَّارِقَ عَلَى الْوَدِيعَةِ فَسَرَقَهَا السَّارِقُ الْمَرْفُومُ لَزِمَ الضَّمَانُ
عَلَى الْمُسْتَوْدَعِ . وَلَكِنْ بَعْدَ الدَّلَالَةِ بِهِذِهِ الصُّورَةِ إِذَا مَنَعَ
السَّارِقَ أَثْنَاءَ السَّرِقَةِ وَأَخْذَهَا السَّارِقُ جَبْرًا وَقَهْرًا لَا
يَلْزَمُ الضَّمَانُ أَيْضًا (رَدُّ الْمُخْتَارِ) . 10 مَسْأَلَةٌ - إِنَّ الْعُرْفَ
وَالْعَادَةَ يُعْتَبِرَانِ فِي كَوْنِ بَعْضِ الْمُعَامَلَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ فِي
الْوَدِيعَةِ تَعَدِّيًّا أَمْ لَا . رَاجِعُ الْمَادَّةَ (36) . مَثَلًا لَوْ رَبَطَ
الْمُسْتَوْدَعُ الْحَيَوَانَ فِي مَحَلٍّ يُعَدُّ رَبْطُهُ إِيسَاهُ فِيهِ تَعَدِّيًّا
عُرْفًا فَهَلْكَ بَعْدَ أَنْ بَعْدَ عَنِ نَظَرِهِ يَضُمَّنُ .